

ملحق

السنة الثانية

العدد ٤٧

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

و ٨ آذار ١٩٣١

عمان : الاحد في ١٩ شوال ١٣٤٩

مذاكرات المجلس التشريعي

مخضر الجلسة السادسة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

مكتبة ابن بطوطة

الجلسة السادسة والعشرون

افتتحت الجلسة السادسة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول في ١٧-١-١٩٣١ المصادف يوم السبت الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية .

فخامة الرئيس - من جملة مواضيع جلستنا اليوم ذيل قانون البندول فليقرأ ، فقري .

ذيل ثان لقانون البندول الصادر سنة ١٩٢٧

اذا اقتضى تطويق بعض المواد بالبندول بمقتضى احكام قانون البندول الصادر سنة ١٩٢٧ فيجوز ان تستوفى عنها ضريبة بندول تعين بنظام يصدره المجلس التنفيذي ويصادق عليها سمو الامير المعظم .

شمس الدين بك - هذا القانون ينقل صلاحية المجلس التشريعي الى المجلس التنفيذي خلافا للقواعد العامة .

توفيق بك - اللجنة المالية بحثت في هذا الموضوع وتذكرت ما قاله حضرة نظمي بك عبد الهادي وكرره الآن حضرة شمس الدين بك ساجي فوجدت ان حصر تعيين رسوم البندول بالمجلس التشريعي اي تعيين تلك الرسوم بقانون خاص يحمل القانون الذي بحث فيه الان لا محل له ولا لزوم اليه لانه في تلك الحالة يمكن وضع قانون خاص لكل ضريبة بندول على حدة وايداع المشروع الى المجلس ورأيت اللجنة ان قبول هذه الفكرة تنافي الغاية التي من اجلها وضع هذا المشروع وكذلك فكرت في انه اذا كان من الضروري تعيين القيم من قبل المجلس العالي فلربما ادى ذلك للتأخر في اجراء هذا التعيين لان المجلس لا يكون منعقدا الا في زمن قليل من السنة والانتظار ربما كان ضارا في مصلحة الخزينة وسببا في تقليل موارد المكوس بسبب الترتيبات المتخذة في البلاد المجاورة ولذلك رفعت من المشروع النص الذي كان يحول مدير الجمارك صلاحية تعيين قيمة البندول واعطت هذه الصلاحية للمجلس التنفيذي بمصادقة سمو الامير المعظم .

شمس الدين بك - ان القانون الموجود في البلاد فيما يتعلق في اخذ البندول لم يكن كافيا واذا قلنا ان الحكومة في اثناء تعطيل المجلس اضطرت لتغيير هذا القانون افلا يمكن ان تؤخر

التصديق عليها حين ان يجتمع المجلس على الاقل لكي لا تصبح اعطاء هذه الصلاحية تغيير للمجلس التشريعي صاحب الحق المطلق بأمر التقنين تعاملا .

توفيق بك - ولكن المجلس التنفيذي لا يأخذ هذا الحق من تلقاء نفسه .

محمد بك الانسي - ان الغاية التي يري اليها شمس الدين بك هي في الانظمة التي تفرض على المكلف الاردني رسوما باهظة ولو رجعنا الى جميع الرسوم التي فرضت بموجب تلك الانظمة رأينا انه لم يراع عند فرضها حالة المكلف الاردني ولا حالة البلاد الزراعية والاقتصادية .

تعملون ايها السادة انما يقصد من وضع الانظمة هو تفسير المقاصد القانونية لا وضع ضرائب على الشعب فخ وضع الضرائب هو عائد لمجلس الامة وليسو الامير المعظم .

فقضية وضع رسوم البندول يمكن للحكومة ان تضيف مجددا ما ترده من الرسوم وترسله مع هذا القانون للمجلس التشريعي لانه هو القائم بأعمال التقنين ووضع الضرائب وهو وحده الحريص على تأمين منافع الشعب حسب الغاية التي انتخب لاجلها .

نجيب بك ابو شعر - اني اذكر انه قبل اخالة الدليل الثاني لقانون البندول الذي نحن بصدده انه وضع خصيصا لوضع البندول على بعض المواد مثل الكبريت الوطني وقد ابدت مطالعتي في هذا الخصوص وكنت من المحذرين لعدم قبول هذه الفكرة لتشجيع المصنوعات الوطنية لاسيا وان الكبريت الاجنبي يضارب الكبريت الوطني مع عدم وضع اي ضريبة على الكبريت الوطني اما اذا دققنا في هذه المادة نجد انها مهمة والاستيكة بدرجة متناهية فهي تقول انه اذا اتضت تطويق بعض المواد بالبندول فمقتضى احكام البندول هذا بصرف النظر عن بقية عبارات هذه المادة فاذا كان هناك مواد تقتضي وضع البندول عليها بموجب قانون البندول لسنة ١٩٢٧ فلا لزوم لهذه المادة وان ترك هذه العبارة مهمة بهذه الشكل معناه ان للمجلس التنفيذي ان يعتبر اية مادة تدخل شرق الاردن تابعة لقانون البندول وهذا بلا شك غير المقصود من هذا التعديل .

ثم ان المارة الاخيرة التي تجعل للمجلس التنفيذي حق وضع اي نظام بشأن المواد التي تكون تابعة للبندول فهذا مناف لصلاحية المجلس العالي وقد يجرمه تلك الصلاحية الواسعة التي تترك

للمجلس حق وضع اية ضريبة على الشعب فالبندول لا يخرج عن كونه ضريبة بالوجه القطعي

نجيب بك الشريدي - ان البحث ووضوح ذيل قانون البندول ينقسم الى شقين الشق الاول، يحصر طرح مثل هذه الضريبة نافع ام مضر للبلاد والشق الثاني، يتعلق بمصر الصلاحية لوضع مثل هذه الضريبة في المجلس التشريعي وعدم تسرب قسم من التشريع الى المجلس التنفيذي هاهما الشقان اللذان يدور البحث حولهما .

فأما الشق الاول المتعلق بلزوم طرح مثل هذه الضريبة او عدمه كانت المجلس العالي اشبعه بحثاً وقرر لزوم المحافظة على موارد الخزينة من هذه الجهة . واما الاعتراض الذي بدى من بعض الزملاء على هذه الجهة فهو معطوف على ما اعتقد على التخوف من اعطاء هذا الحق للمجلس التنفيذي ليس الا ، ولا يقصد الزملاء على ما ظن ان تجرم البلاد من مورد يأتي من الخارج والبلاد مفتقرة اليه . انا من الذين يشعرون بلزوم المحافظة على تشجيع المصنوعات الوطنية ولكن في الوقت ذاته حريص ايضاً على المحافظة على موارد الخزينة فلمجرد تشجيع المصنوعات السورية او الفلسطينية لا يجب ان ننسى اننا بحاجة الى الموارد التي تسد بعض العجز في موازنتنا التي طالما نشدنا بمثل هذه الوسائل للاستئناس عن الاعانة التي من طرف خفي تشير الى عجزنا عن تسديد نفقاتنا وتشكل سبباً للدعا والمزايم بأننا مازلنا فاصرين بمواردنا الاقتصادية علاوة على ما يقال من عدم استطاعتنا على ادارة انفسنا بأنفسنا . انني احبذ كل التحيز مثل هذه الضريبة البسيطة التي تجمع بالملات والقطر اذا ضم الى القطر يشكل نهراً وبأستيفاء مثل هذه القطرات لا تكون قد وقفنا حائلاً دون تشجيع تلك المصنوعات فالشجاعة التي تستحقها الغاية بتلك المصنوعات نستحقها ايضاً مواردنا الاقتصادية . واما ما يتعلق بأعطاء حق طرح مثل هذه الضريبة الى المجلس التنفيذي الذي لم يكن بين اعضائه سوى اثنين منا فهذا صواب وطالما مبدأ طرح مثل هذه الضريبة مقبول لدينا فما على الحكومة الا ان تعين في مادة خاصة في هذا الذيل مقدار تلك الضريبة مع بيان المواد المراد تطويقها بالبندول وعرضها على المجلس . وطالما ان القانون الاساسي بشكلكه الحاضر منح المجلس التنفيذي حق اصدار القوانين للوقت بمادته الحادية والاربعة فمتى تجد الحكومة ضرورة لوضع مثل هذه القوانين المستعجلة اذا كان هنالك ما يستدعي استعجالها فلم يبق مجال لها ان تدعي ان المجلس التشريعي لا يلتزم الا بقسم قليل من السنة .

توفيق بك - عندما اجتمعنا في اللجنة المالية قلتم ان بإمكان المجلس التنفيذي اصدار قوانين موقفة لهذه الغاية اذا كان المجلس التشريعي غير منعقد وصرحت لكم وقتئذ ان صلاحية المجلس التنفيذي منحصرة في اصدار القوانين للوقت المتعلقة بالامور المستعجلة التي تقتضيها المحافظة على الامن العام او القيام بالتزامات سمو الامير العمدة او صرف تخصيصات شرورية غير موجودة في الميزانية . اما ايجاد الموارد فلم يخول القانون الاساسي للمجلس التنفيذي حق اصدار قوانين موقفة من اجلها .

نجيب بك الشريدي - (مداوماً) وعلى كل حال فان تخوف المجلس من اعطاء هذه الصلاحية

للمجلس التنفيذي قبل ان يتشكل هذا المجلس من اعضاء الامة المنتخبين لهو جدير بالاحترام ولذلك اوافق على مبدأ طرح مثل هذه الضريبة على ان يعين مقدارها المجلس التشريعي واقتراح ان يعاد هذا القانون الى مصدره ليبين مقدار الرسوم وانواع المواد المطلوب تطويقها في البندول واعادته بعد ذلك للمجلس لينظر فيه .

شمس الدين بك - ليست الغاية هنا الضريبة فقط لاننا نتمنى ان تضع الحكومة اثقل الضرائب على المواد التجارية التي تدخل هذه البلاد ونوافق عليها بدون تردد، ولكن للسائلة اعطاء حق التشريع للمجلس التنفيذي . فالحكومة اذا وضعت قانوناً صريحاً كما بين الزميل نجيب بك الشريدي بشأن تعديل او طرح الضرائب بصورة معينة فالمجلس لا يخالف بذلك ولكن حق الامة المقدس اي التشريع يجب ان لا نتهاون به لان هذا التسامح يولد التعامل والتعامل يكون حجة علينا في المستقبل في المسائل الجوهرية لذلك ارى من الضروري رفض هذا القانون الى ان تضع الحكومة قانوناً خاصاً للضرائب التي تود ان تضعها على بعض المواد التي تدخل البلاد عوده بك - ان الذي فهمته ان القصد من وضع هذا الذيل الثاني لقانون البندول ربما كان خلافاً لفهم بعض الاخوات .

من المعلوم انه يوجد قانون للبندول نافذ للمفعول وفي ذلك القانون نرى ان الرسوم الواجب استيفاؤها عن البضائع الاجنبية التي تدخل البلاد معينة الا انه يظهر بانه بحسب الممارسة التي اقام بها موظفو الجمارك والمكوس انه يرد للبلاد بعض البضائع التي لا ذكر لها في قانون البندول لسنة ١٩٢٧ ولذلك اصبحوا في حيرة من امرهم اي انه يجب استيفاء رسم البندول عن مثل هذه البضائع او تركها وقد ثبت لهم ايضاً من التجارب انه يرد للبلاد بضائع مختلفة لا يمكن حصرها ولذلك طلبوا وضع هذا الذيل لكي يخول مدير الجمارك وضع انظمة بموجبها يتمكن من استيفاء رسوم عن هذه البضائع لذلك فان اللجنة المالية قد اصابته بعدم اعطاء هذه الصلاحية لمدير الجمارك بل اعطتها للمجلس التنفيذي الذي اخذ على عاتقه ادارة شئون شرق الاردن . هذا وان الذيل لم يخول المجلس التنفيذي حق التشريع وفرض الضرائب بل خوله وضع نظام لكيفية تطبيق مواد قانون البندول .

نجيب بك الشريدي - انا لا االوم عوده بك على بياناته فيما يتعلق بقانون يخص بالامور الجزئية لان اختصاص عوده بك ينحصر بالامور الجزئية والحقوقية لذلك اريد ان ابين له الغلط الذي ذهب اليه في رايه .

من رأي عوده بك ان قانون البندول الصادر عام ١٩٢٧ يفرض الرسوم على كافة المواد وان النظام المقصود في الذيل الثاني لقانون البندول الذي نحن بصدد الان انه انما يوضع لتغير مقاصد ذلك القانون . ان قانون البندول الصادر عام ١٩٢٧ الذي نوه به عوده بك لا يفرض الرسوم الا على البضائع الاجنبية فقط لا غير اما البضائع الوطنية المحضة او البضائع المختلطة من مواد اجنبية ومواد وطنية مصنوعة في البلاد لا يشملها ذلك القانون وان المقصود من وضع هذا الذيل احداث ضريبة جديدة على البضائع الوطنية التي بدأت تصنع في سوريا وفلسطين بعد نفاذ ذلك القانون .

ذكرت في الجلسة التي نذاكر فيها مجلسكم العالي بلزوم هذا القانون وعدمه وقرر في تلك الجلسة لزومه وحواله على اللجنة انذاك ، ذكرت ان البضائع المختلطة من مواد اجنبية ووطنية مصنوعة في البلاد يوجد بشأنها مخايرة لانزال دائرة بين حكومة شرق الاردن والحكومة السورية لان فلسطين يؤخذ منها رسوم مقطوعة . واما المصنوعات الوطنية فلا يفرض عليها شيء في القانون الذي ذكره عوده بك .

اذن هذه الضريبة المطلوبة اعطاه المجلس التنفيذي حق طرحها هي ضريبة جديدة على المصنوعات وكنت ذكرت وشاركني الزملاء بأن المجلس لا يفرض طرح الضريبة من قبله ولكنه يرفض اعطاء المجلس التنفيذي حق طرح هذا كل ما هنالك . فلم يبق بعد ذلك اموده بك مجال بعد ان قبل المجلس العالي طرح الضريبة ولم يقبل اعطاء حق الطرح للمجلس التنفيذي الذي يجشي من ان يتبع رأي رئيس الدائرة على علاته . هذا كل ما هنالك لذلك اوديد اقتراحي السابق بقبول مبدأ طرح الضريبة واعادة هذا الذيل الى الحكومة لبيان المواد ومقدار ما يقترح استيفاؤه عنها من رسوم البندول .

شمس الدين بك - اريد ان اجيب عوده بك .

عوده بك - اريد ان اكلم لانني اريدت مطالبي وقد اعترض عليها نجيب بك الشردي .

شمس الدين بك - (ما عيش انا اريد ان اجوبك اولاً) .

عوده بك - شيء عجيب ؟

شمس الدين بك - انت اسمع يا عوده بك . ان نظام رسوم الجمارك حصر جميع المواد التي يؤخذ عنها بندول وهناك مادة اخرى لتناول لزوم استيفاء رسوم الجمارك عن المواد التي لم تذكر تعادل بالمائة ١٢ من القيمة المقدرة . بناء عليه ليست المسألة مسألة موز وسكر وسكر وموز كما

يدعي عوده بك . ولذلك فأحتراماً لموز عوده بك المكبوس بالسكر يجب ان تكون حريصين على صلاحية المجلس ولا ندع مجالاً لسلب شيء منها .

محمد بك الانسي - لا يسى من البال ان رسوم الجمارك يدفعها المكلف الاردني خلافاً لما يظن من ان التاجر يتحملها كما زعم الزميل عوده بك والمثال على ذلك ان السكر عندما يصل الى المحطة يكون ثمن الرطل قرشين وقبل ان ينزل من الشاحنة يضاف عليه قرشاً ومليم للجمرك وكذلك تضيف عليه التجار قرشاً آخر ثم يباع في السوق ونشره مع هذه الاضافات . وهناك الكبريت الاجنبي فالكرز الواحد الذي يباع بسبعة عشر قرشاً ندفع من اصلها رسوماً للجمرك تسعة قروش لهذا نرى ان جميع ما يفرض على البضائع من الرسوم يدفعها المكلف الاردني .

وان هذه الضريبة يسميها علماء العلم المالية بالضريبة غير المقررة اى التي تجب بالواسطة وفي فلسطين لا تفرض رسوم جديدة الا عن طريق لجنة اختصاصية تدرس حالة البلاد الزراعية والاقتصادية ولكن هنا الرسوم تفرض من قبل مدير الجمارك ومدير الخزينة مع ان فلسطين تحت الحكم المباشر .

لذلك ارى كما يرى الزميل نجيب بك الشردي ان يعاد هذا القانون لاجل ان يوضح فيه مقدار الرسوم التي ستفرض على هكذا مواد كما ان القانون الاساسي ينص على انه لا تفرض ضريبة ما الا بقانون .

شمس الدين بك - نشكر الانسي بك على بياناته . (وطلق يصفق واردف قائلاً اني اوافق على اقتراح الزميل نجيب بك الشردي) .

فخامة الرئيس - هل نوافقون على اعادة هذا القانون للحكومة لبيان المواد ومقدار ما يقترح استيفاؤه عنها من رسوم البندول كما اقترح العضو المحترم نجيب بك الشردي ؟

فوافق المجلس على ذلك .

وهنا دخل توفيق بك التكرير العام لقاعة المجلس وشرع قائلاً :

توفيق بك - كنت طيلة هذه المدة اتخاير مع مدير الجمارك والكوس بالماتف لحل هذه القضية فقد اظهر المدير المشار اليه استمداه لارسال جدول يبين فيه مقدار الحد الاعلى والادنى من الرسوم فيما لو ارجي البحث في الى الجلسة القادمة .

فوافق المجلس على ارجاء ارسال القانون الى الجلسة القادمة بناء على اقتراحات توفيق بك .

فخامة الرئيس - عندنا ذيل قانون النقد الفلسطيني لسنة (١٩٢٨) .

توفيق بك - المادة (١) - يسمى هذا القانون ذيل قانون النقد الفلسطيني الصادر سنة ١٩٢٨

ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قبلت

المادة (٢) الاداء بورق النقد والنقود الفضية والنيكل من اي نوع من النقد غير النقد الفلسطيني لا يعتبر اداء قانونيا في شرق الاردن بعد العمل بهذا القانون .

قبلت

المادة (٣) تلتى النصوص المتعلقة بالريالات الجديدة واقسامها من قانون تعيين قيم النقود والذهب والريالات الجديدة واقسامها الصادر في اليوم الحادي عشر من شهر كانون اول سنة ١٩٢٧ والمنشور في العدد (١٧٤) من الجريدة الرسمية .

قبلت

المادة (٤) العقود الجارية قبل نفاذ هذا القانون بعملة غير العملة الفلسطينية تؤدى قيمها باعتبار سعر تلك العملة الرسمي المقرر عند نفاذ قانون النقد الفلسطيني .

توفيق بك - عندما ارادت اللجنة اضافة هذه المادة فكرت في ان يكون اداء قيم العقود بالنسبة لسعر العملة في يوم العقد ولكن وجدت ان في ذلك محاذير كثيرة منها صعوبة تحقيق عن السعر يوم العقد لعدم وجود بورصة في البلاد او قيود رسمية يركن اليها واجبار الحاكم على السير سيرا خاصا في كل قضية على حدة ، ورأت انه اذا سهل تعيين اسعار العملة للجنة في العقود الجارية قبل التداول بالعملة الفلسطينية لقرب عهدنا ولوجود تدرجات رسمية تعين قيمها فليس من السهل تعيين اسعار العملة للجنة في العقود القديمة التي اجريت في زمن الحكومة العثمانية او قبل التداول بالعملة الفلسطينية ووجدت ان تعيين الاسعار بالنسبة الى الليرة الانجليزية الذهبية التي تعادلتها تماما الليرة الفلسطينية فيه صعوبات عديدة ايضا لذلك اخارت هذا النص الاخير لانه عند نفاذ قانون النقد الفلسطيني وضعت تسعيرة للعملة ومن السهل الرجوع اليها وهكذا يكون الحكم في جميع القضايا عادلا ومتماثلا .

عوده بك - بما انني صاحب هذا الاقتراح ولاقيت صعوبات جمة في هذا الشأن لان من المعلوم ان كثيرا من العقود عقدت قبل الحرب ايام كان كل خمسة مجدييات عبارة عن ليرة عثمانية ذهب او كل ستة مجدييات تساوي ليرة انكليزية ذهب فاذا ما قبلنا هذه المادة بهذا الشكل المقترح نكون قد اعتبرنا القرش ربع وهذا منتهى الاجحاف .

توفيق بك - سعر المجدي بوجب التسعيرة ثمانية قروش فلسطينية فيكون سعر الخمسة ريالات اربعين قرشا فلسطينيا اي ٥٠ قرشا تركيا ذهبيا وهذا ليس بالشيء القليل وهو قريب من الحق والمعدل بالنسبة للدائن والمدين ولا ننسى يا عوده بك ان الدائن لم يكن مضطرا في زمن

الحكومة العثمانية لقبول جميع دينه عملة فضية بعد ان صدر قانون توحيد المسكوكات وجعلت الحكومة العثمانية مقياس تقدها الذهب وصارت العملة الفضية سلعة .

فلا يحق لك ان تطالب الآن بان يؤدى المدينون ليرة ذهبية عن كل خمسة ريالات كان استقرضها عوده بك - لقد تفضلت توفيق بك وقال ان الواحد القياسي للعملة الفضية عند الاتراك هو الدينار الذهبي لهذا فان المجدي هو من اقسام الدينار كما ان الشان اليوم هو من اقسام الليرة الفلسطينية فاذا كان المقد على مائة شلن الا يكون معنى ذلك المقد عبارة عن خمس ليرات فلسطينية فاذا كانت العقود السابقة لصدر قانون النقد الفلسطيني على اقسام الدينار الذهبي التركي اعني المجدي فيكون عبارة عن جزء من خمسة اجزاء من الدينار الذهبي العثماني . لذلك هل من العدل او المنطق ان ندفع الى صاحب هكذا حق والذي دفع الى مدينه نقودا فضية باعتبار

المجدي جزء واحد من خمسة من الدينار الذهبي واحد من عشرة من الدينار الفلسطيني .
نجيب بك الشريدي - لا اعتقد ان عند الاهالي كثير من هذه العقود ولا ادري اذا كان عوده بك لديه كثير منها فلعل قاعدة مستثني واعتقد انه لا يستفيد احد من رأي عوده بك الا للمصرف الزراعي الذي له ذممات كثيرة ، واني اتهم ان الحسارة التي تقيم عن قبولنا هذه المادة يشكها الحاضر بأن اضمناها واربع الامه من مجدييات عوده بك فيها لو قبل رأيه لاسمح الله ، واقترح قبول المادة كما هي .

عوده بك - لقد ذكرني نجيب بك بديون المصرف الزراعي فتعلمون يا اخواني بأن البنك الزراعي قد استوفى ويستوفى ديونه التي عقدت على حساب القرش التركي باعتبارها قرش فلسطيني . توفيق بك - غلطان يا عوده بك فلا استوفى ولا يستوفى وان قولك ان المصرف استوفى بدل المئة قرش تركي ليرة مصرية غلط لانني رئيس مجلس ادارة المصرف الزراعي واعلم ان تعاليه لم تعفي بذلك في اي وقت . واما قولك يستوفى فلا يحمل له لاث القروض التركية صدر قرار بالغائها وعدم استيفائها وذلك منذ ثلاث سنوات اذا كنت لاتعلم ، وهذا لا يبق لك مجالا لتقول يستوفى .

عوده بك - (يريد الدوام على كلامه)

نجيب بك ابو شعر - (مقاطعة) اتنازل عن حق في الكلام واطلب اعطاء اقتراح

بأستيفاء البحث .

فخامة الرئيس - اضع المادة بالرأي .

فقبلت .

فخامة الرئيس - اضع مجموع القانون بالرأي .

فقبل .

محمد بك الانسي - ان مواضع جلسة اليوم اجوبة الحكومة على سؤالي المقدم بشأن مديرية المراقبة فما بال الحكومة لم تطلب الى المدير ضرورة الحضور للاجابة وقد مضى على ذلك عدة جلسات فاذا كان رئيس هذه الدائرة لا يود الحضور والاجابة الا بترتب على الحكومة اتخاذ الاجراءات القانونية بحقه اما اذا كان خائفاً لانه ليس باستطاعته ان يدحض كل ما اسند اليه من التهم يجب عليه ان يستقيل لان ذلك اشرف له .

شمس الدين بك - ان هذا الرجل يرى نفسه اكبر من الحكومة وفوق كل شيء فاما ان يأتي الى هذا المجلس ويجب على ما اسند اليه والا فلا يجب ان نعتقد ان هنالك حكومة وعند ذلك يترتب علينا ان نرفع مضبطة شكوى بحق الحكومة التي تمنع عن اجبار موظف تابع لها للثول امام المجلس والاجابة .

توفيق بك - لا يوجد هنالك عجز من الحكومة لجلب رئيس دائرة ولكن تذكر اني كنت قلت لكم ان المدير تغفل عن الحضور في جلسة يوم الاربعاء بسبب عيد رأس السنة عند الشرقيين وكنا ننتظر مجيئه اليوم بعد ان ابلغناه ان بإمكانه التأخر لهذا النهار ولكنني في الصباح وجدت على طاولتي كتاب منه يذكر فيه ان اجوبته التعريضة التي بعث بها الى الرئاسة كافية ويمكن ان تجيب الحكومة عليها ولكنني رفضت هذا الطلب لان نظام المجلس الداخلي يقضي على رئيس الدائرة او من ينيبه بالحضور امام المجلس وعرضت ذلك على فخامة الرئيس واعتقد انه سيوعز لمدير تدقيق الحسابات بالحضور فانتظروا ولا تستعجلوا .

محمد بك الانسي - بلغني من امس ان مدير المراقبة علم بأن المجلس العالي سيؤجل جلساته الى ما بعد العيد لذلك رغب ان ينتحل لنفسه عذراً حتى يتأخر جوابه لبعد العيد كي ما يكون لديه الوقت الكافي ليجد لنفسه مخرجاً مما اسند اليه لذلك اقترح لزوم مجيئه يوم الاثنين وان لم يأت ترفع مضبطة شكوى لصاحب السمو الملكي المعظم .

شمس الدين بك - ترفع مضبطة شكوى بحق الحكومة وحق ابراهيم بك هاشم .
توفيق بك - نوافق على قراءة المادتين التعلتين في تعديل قانون مشاريع القري واعطاء القرار بشأنها .

فخامة الرئيس - بفضل يا ابراهيم بك .

ابراهيم بك - ان اللجنة لم تر حاجة لتغيير او تعديل شيء في المادتين المقترحتين لذلك فقد قبلا بشكاهما الحاضر .

فوافق المجلس قبول المادتين السابعة والسابعة عشرة كما هو مدون في الضبط

فخامة الرئيس - مواضع الجلسة المقبلة .

١ - جواب مدير المراقبة على سؤال محمد بك الانسي .

٢ - قانون التحكيم الاجباري .

٣ - قانون معاهدة الصلح مع تركيا .

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

هكذا صيغ العمل